بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به على ما هو في المفتاح وما ذكرنا من الجواب جواب عن توهم الدور
نظرا الى التعريف المص للصدق والكذب فما ذكره اوفق بالمقام واورد السيد السند على الجواب الثاني للشارح سؤالا
وجوابا لكل منهما اسقط من الاخر فلا جرم اعرضنا عنهما اعراضا عن المنكر انه يعلم منه ان الحكم بان الصدق مطابقة
الخبر للواقع وان الخبر منحصر فيهما بديهي والمخالف بملاحظة الشبهة فلذا لم يستدل عليه واكتفى بحل شبهة المخالف
الكاذب دفعا للاضطراب القاصر وانه يكفي لدفع شبهتها انها مصادمة للبديهي صدق الخبر قيد الصدق
بالخبر تعيينا للمحدود اذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس للاحتراز
عن صدق غير الخبر من صدق المركبات التقييدية والانشائية لان الصدق والكذب مختصان بالاخبار من بين
المركبات لما قدمناه لك وان قال بعض انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا انه ان عبر بها عنه بكلام
تام يسمى خبرا وتصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى تركيبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد
الانسان او الفرس ما يا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل هذا وليس ما ذكره الشارح المحقق من ان النسب التقييدية لا بد لها
من ان تكون معلومة للمخاطب فخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها
اوصاف صالحا للابطال له لما ذكره السيد السند من ان المعتبر في احتمال الصدق والكذب النظر الى ماهية الخبر
حتى ليس اي ما قال البعض
مع قطع النظر عن غيرها حتى خصوصيات الاطراف فلان ماهية المركب التقييدي ماخوذ فيها علم المخاطب فيجب النظر
الى ماهيته لا يستتر المعلومية عن نظر العقل بخلاف ماهية الخبر بل لان علم المخاطب المعتبر ليس اليقيني حتى ينافي
احتمال الكذب والاحتمال الكذب لاعتقاد علم المخاطب مطلقا لانه يحتمل عند غير المخاطب على انه لا يوجب الفرق
بين الخبر والانشاء ثم في نكره هذا القائل كراهة الغفلة والاهمال اما اولا فلانه قوله لا فرق بين النسبة
في المركب الخبري وغيره الا انه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا والا يسمى مركبا تقييديا ينتقض بالنسب
المعبر عنها بكلام تام انشائي ولو اريد بكلام تام ما هو غير انشائي لا يصح قوله والا يسمى مركبا تقييديا واما
ثانيا فلانه ان قطع النظر عن معلومية النسبة في التقييديات بحسب خصوص المادة فجميع الامثلة يحتمل ولا يخفى الاحتمال
الصدق والكذب راجع الى خصوص الماهية مطابقته للواقع احترز باضافة المطابقة الى الخبر عن صدق المتكلم

فانه

في قوله ولذا يحتاج آه

٢٢

فانه ايضا المطابقة للواقع لكن لا مطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالقول بانه يكفي ان يقال المطابقة
للواقع من ملقيات الوهم وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع عدل عن عبارة المفتاح وهو غير مطابقته
للواقع لانه صادق على غير عدم المطابقة من الامور الكثيرة التي ليست بكذب ويحتاج تصحيحه الى جعل غير بمعنى لا
ليكون غير مطابقته للواقع بمعنى لا مطابقته للواقع ومنه قولهم انا زيد غير ضارب اي لا ضارب والا لزم
تقديم معمول المضاف اليه على المضاف هذا والمشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصف له بحال متعلقه
فان المطابق للواقع اي النسبة الخارجية وهي الحالة التي بين الطرفين مع قطع النظر عن تعقلها الامر الذهني
المتعلق بالخبر والشارح المحقق ذهب الى ان النسبة المعقولة التي هي جزء مدلول الخبر اعني الوقوع واللاوقوع
من حيث انها معقولة فالاثنينية المطابق والمطابق بالاعتبار ولم يرض به السيد السند وقال هو الايجاب
والسلب ومطابقتهما للامر الخارجي هو التوافق في الكيف بان يكونا ثبوتيين او سلبيين ولكل وجهة هو
موليها ونحن نقول مطابقة الخبر للواقع يحتمل ان يكون بمعنى موافقته له وعدم مباينته له بان يكون مفيدا
للواقع فان موافقة الدال للشيء انما هو بالدلالة عليه واطلاق الواقع والخارج على النسبة مع انها من الامور
الاعتبارية باعتبار انها حاصلة للطرفين والامر الاعتباري يصح ان يحصل للغير كالعمى الحاصل للاعمى
وثبوت الشيء للشيء ليس مستلزما لثبوت المثبت بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف
النسبة بالخارجية لا يستلزم وجودها وذلك على ما حقق للفرق بين كونه الخارج ظرفا لنفس الشيء وبين
ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج ظرفا لنفس الموجود وهو لا يقتضي وجود المظروف
وانما تقتضي وجوده لو جعل ظرفا لوجوده فالموجود في هذه الصورة زيد لا وجوده في قولنا زيد قائم في الخارج
جعل الخارج ظرفا لوجوده في هذه الصورة لنفس ثبوت القائم لزيد فاللازم كون القائم ثابتا في الخارج ثبوت
لغيره لا الثبوت ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود في الخارج كالذهني الذي هو اسم للامر الموجود في الذهن
فمعنى كون الشيء موجودا في الخارج والاعيان انه واحد منها وفي عدادها فظرفية الخارج للوجود مسامحة
اذ الوجود ليس في عداد الاعيان ومعنى زيد موجود في الخارج ان وجوده في وجود الخارج وفي عداد وجوداته
فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشيء لكنه اذا جعل ظرفا له حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)